

الكتاب الأول

أساس دراسة الاجرام – الاحصاءات الجنائية

إن الغرض من دراسة الإجرام يمحصر في أمرين أساسيين : البحث عن علل الإجرام وأسبابه للعمل على منعها، ثم البحث عن آثاره ونتائجه للعمل على معالجتها .
والخطوة الأولى التي لا بد للباحث من اجتيازها للوصول إلى غرضه ، هي دراسة الاحصاءات الجنائية أى المتعلقة بالاجرام ، وهذا هو موضوع بحثنا الآن .

وينقسم هذا البحث الى الأبواب الآتية :

الباب الأول – أنواع الاحصاءات وطريقة جمعها .

الباب الثانى – مزايا الاحصاءات وعيوبها .

الباب الثالث – الطرق الواجب اتباعها لنجاح الاحصاءات .

الباب الرابع – ملاحظات عامة عن الاحصاء الجنائى بالقطر المصرى

فى خلال ربع القرن الأخير .

الباب الأول

في أنواع الاحصاءات وطرق جمعها

الفصل الأول - أنواع الاحصاءات الجنائية

إن التعبير بكلمة "الاحصاءات الجنائية" بالمعنى المتعارف عليه ليس مقصوراً على الأرقام الخاصة بعدد ما يرتكب من الجرائم فحسب، بل ينصرف أيضاً إلى كافة البيانات والاحصاءات التي لها علاقة بالجريمة والمجرم في أية ناحية من نواحي الاجرام.

ولذلك نرى أن تلك الكلمة ينطوي تحتها مثلاً الاحصاءات الخاصة بعدد قطع الأسلحة المضبوطة بمعرفة البوليس، أو بعدد انتقالات كبار رجال الأمن في الحوادث الهامة، أو البيانات المتعلقة بمقادير وقيم الأموال المسروقة، أو المواد المخدرة، أو عدد الأشقياء، أو الدوريات، أو عدد المحكوم عليهم وهكذا .

كذلك لا تقتصر الاحصاءات الخاصة بالجرائم على إيضاح أنواع تلك الجرائم من جنائيات أو جنح أو مخالفات، بل إنها تبوّب تبويبات متنوعة .

فهناك التبويب تبعاً لوصف الجريمة وظروفها، فقضايا القتل العمد مثلاً تراها مقسمة إلى خانات مختلفة بحسب ما إذا كان القتل قد حصل عمداً مع سبق الإصرار (مادة ٢٣٠ ع)، أو بدون سبق إصرار (٢٣٤ فقرة ١ ع)، أو وقع مقتراً بجريمة أخرى (٢٣٤ فقرة ٢ ع)، أو مرتكباً بواسطة السم (٢٣٣ ع) .

وقضايا السرقات الجنائية تجدها مقسمة إلى خانات متعددة تبعاً للمادة المنطبقة على نوع الجريمة، ففي خانة تدرج قضايا السطو (مادة ٣١٣ ع)، وفي خانة أخرى قضايا السرقة المصحوبة باكراه مادي (٣١٤ ع)، وفي خانة ثالثة قضايا السرقة

بالأكراد في الطريق العام (٣١٥ ع) ، وفي خانة رابعة قضايا السرقة التي تحدث ليلا من شخصين فأكثر مع حمل سلاح (٣١٦ ع) ، وهلم جرا .
وكما يشمل التبويب الظروف المحيطة بالجريمة ذاتها ، يمتد أيضا للظروف المتعلقة بشخص المجرم أو حالته أو الظروف المرتبطة بحالة أو نوع الشخص المجنى عليه أو المال الذي وقعت عليه الجريمة

فهناك إحصاءات متعلقة بأسباب ارتكاب الجرائم ، وأخرى خاصة بما ارتكب من الجرائم بواسطة الرجال أو النساء أو الأحداث ، أو بواسطة المشبوهين أو المراقبين أو رجال الحفظ أو مدهني المواد المخدرة ، أو المجرمين العائدين ، أو الأجانب ، وأخرى خاصة بحوادث التعدي على رجال السلطة العامة الخ .
وأخيرا لا يقتصر تبويب الإحصاءات على عدد القضايا وظروفها ، بل يمتد أيضا الى نتيجة التصرف فيها . فهناك إحصاءات عن القضايا المحفوظة مؤقتا لعدم كفاية الأدلة أو لعدم معرفة الفاعل ، أو المحفوظة حفظا قطعيا لعدم صحة التهمة أو عدم توفر أركان الجناية الخ . وهناك إحصاءات عن القضايا التي ما زالت تحت التحقيق أو المحولة للمحاكم أو المحكوم فيها بالإدانة أو بالبراءة . كما أن هناك إحصاءات توضح النسبة المئوية كنسبة القضايا المحفوظة مؤقتا الى جملة القضايا الحقيقية أو نسبة أحكام البراءة لمجموع القضايا المقدمة للمحاكمة . وهناك أخيرا إحصاءات تبين أنواع العقوبات المحكوم بها وآثار تنفيذها في السجون وهكذا .

الفصل الثاني — طريقة جمع الإحصاءات

١ — أقلام الإحصاء الجنائي

وتقوم وزارة الداخلية بجمع الإحصاءات الجنائية مبتدئة بالادارات الإقليمية ، بمعنى أن مراكز وأقسام البوليس في كافة أنحاء القطر تقوم باستخراج الأرقام والبيانات اللازمة من الدفاتر وجداول قيد القضايا ، ثم ترصدها في كشوف مطبوعة طبقا لنماذج وضعت على نظام موحد ، ثم ترسل هذه الكشوف من المراكز والأقسام

الى المديریات والمحافظات التابعة لها حيث تفرغ في كشوف أخرى ، وهذه الكشوف ترسل بدورها من المديریات والمحافظات الى الادارة المختصة بالوزارة وهى إدارة الجنايات ، وهناك يقوم رجالها بجمع الكشوف واستخراج مختلف أنواع الاحصاءات عن النظر المصرى بأكمله .

٢ — الاحصاء المقارن

وتمهيدا لدراسة حالة الاجرام تتبع وزارة الداخلية نظام "الاحصاء المقارن" ، ومعنى ذلك أن إحصاء الاجرام فى القطر بصفة عامة أو فى منطقة بذاتها وفى أية فترة معينة من الزمن كالشهر أو السنة مثلا ، يقارن بما يقابل هذه الفترة أو تلك المنطقة فى الماضى سواء عن عام واحد أو عدة أعوام .

ويعتبر العمل الذى تقوم به ادارة الجنايات فى إعداد تلك الاحصاءات المقارنة فى مقدمة أعمال ادارة الأمن العام ، إذ أن تلك الاحصاءات هى كما قلنا الأساس الذى تنبنى عليه دراسة حالة الاجرام فى القطر بصفة عامة أو فى أية منطقة منه أو فترة من الزمن ، ولا مناص من اجراء هذه الدراسة تمهيدا لاتخاذ ما يصالح من الوسائل للعلاج أو الوقاية ، فاعداد الاحصاءات هو فى الواقع أشبه بتشخيص حالة المريض بطريق الفحص بواسطة الأشعة أو التحليل أو غير ذلك ، تمهيدا لتحديد العلة ووصف الدواء .

ولدى إدارة الجنايات ما ينسوف عن الأربعين نوعا من أنواع الاحصاءات المختلفة ، وهى آخذة فى الزيادة والتنوع ، كما أن لديها ما يشمل سنوات عديدة من الاحصاءات السنوية عن الجنايات وأقل منها عن قضايا الجنح والمخالفات .

٣ — الاحصاءات السنوية

والاحصاءات السنوية أى المشتبهة على كمية الاجرام خلال سنة كاملة هى التى تصلح دون غيرها لتكون أساسا لدراستنا المقبلة .

ذلك لأن الاحصاءات اليومية وهى التى تجمع من واقع التبليغات البرقية التى ترد على الوزارة من مختلف الجهات عمما يقع من الجنايات يوميا هى بالبداية عرضة

للكثير من التغييرات التي قد يسفر عنها التحقيق ، فقد يتحول البلاغ الأصلي من جنائية الى جنحة أو مخالفة أو مجزء شكوى ، وقد يحصل عكس ذلك ، وكذلك الحال فى الاحصاءات الأسبوعية أو الشهرية ، فهى لا تمتاز كثيرا عن الاحصاءات اليومية من ناحية عدم نضوجها وتعرضها للتغييرات الطارئة عليها منذ بدء التحقيق الى وقت إعطاء الوصف النهائى للقضية .

وفى الواقع أن الإحصاءات السنوية ذاتها ليست بمنجاة من التعرض لمثل هذه التغييرات الى حد ما ، إذ أن إعطاء الوصف الأخير للقضية لا يمنع من حدوث طارئ جديد قد يطرأ على مصيرها بسبب التصرف فيها بعد انتهاء التحقيق .

فالقضية الواحدة قد تعطى النيابة وصف الجنائية مثلا ، ثم تنتهى بعد ذلك بحفظها قطعيا لعدم الصحة أو عدم الجنائية فتحذف بسبب ذلك من عداد الجنائيات أصلا ، أو قد ينتهى الأمر بحالتها على قاضى الإحالة فيحدث بدوره تغييرا فى وصفها ، كأن يعتبر تهمة القتل العمد مثلا جنحة قتل خاطئ أو مخالفة إطلاق أعيرة داخل السكن ، فيترتب على ذلك نقلها من خانة الجنائيات الى خانة الجنح أو المخالفات . كما أن قاضى الإحالة قد يحيل جنائية الى محكمة الجنائيات دون تعديل فيها ، فتقضى تلك المحكمة بتغيير وصف الجريمة ، وهذا كله قد لا يحدث إلا بعد أن يكون قد مضى على بلاغ الحادث عام وأحيانا أعوام .

لذلك نرى أن بعض البلاد كأنجلترا مثلا ، تترى طويلا فى استخراج الاحصاءات العامة انتظارا لاستيفاء التصرفات النهائية فى القضايا لكي تقترب ما أمكن من تصوير الحقيقة ، فهى لا تستخرج الاحصاءات إلا بعد انقضاء سنتين كاملتين على اختتام إحصاء السنة القضائية ، فاحصاءات سنة ١٩٤١ مثلا لا تصدر بصفها رسمية إلا فى مستهل سنة ١٩٤٤

أما فى مصر فإن وزارة الداخلية ترى أن الفائدة التى تجنى من التريث فى إصدار الاحصاءات السنوية ، وهى فائدة محدودة ، لا تنتج فى أغلب الأحوال إلا فوارق

طفيفة لا تقاس بالفائدة من التعجيل باستخراج الاحصاءات في أقصر زمن ممكن .
وذلك لكي يتمكن قبل فوات الوقت من معالجة أسباب اختلال الأمن ، تلك الأسباب
التي لا شك في أنها أكثر احتياجا الى السرعة في علاجها منها الى أى اعتبار آخر .

وتستطيع ادارة الجنايات في مصر اصدار الاحصاء الجنائي عن السنة القضائية
— وهي تبدأ من أول نوفمبر وتنتهي في آخر أكتوبر من كل سنة — قبل أن تمضي
شهور قليلة على اختتامها ، فهي تعتبر من هذه الناحية من أسرع الادارات الجنائية
إن لم تكن أسرعها طرا في استخراج الاحصاءات السنوية المقارنة .

٤ — الفارق بين احصاءات وزارتي الداخلية والعدل

أما وزارة العدل فهي أبداً نوعاً ما في استخراج احصاءاتها ، ذلك لأنها تحرص
بقدر الاستطاعة على جعل أساسها التصرفات النهائية في القضايا ، لا التبليغ أو مجرد
وصف الجريمة ، كما أنها تتبع في نظام الاحصاء طريقة أخرى تختلف عن النظام
المتبع في وزارة الداخلية .

فبينما تقتصر احصاءات وزارة الداخلية على حوادث السنة نفسها ، حتى ولو حصل
التصرف فيها في سنة لاحقة ، تعتمد وزارة العدل على ما تم في خلال السنة القضائية
من تصرفات ، كالحفظ والحكم والتقديم للحاكمية بقطع النظر عن تاريخ حصول
الحادث أو تقديم البلاغ ، وهذا هو السبب في وجود بعض الفوارق أحيانا بين أرقام
الاحصاء الجنائي في كل من الوزارتين على الرغم من أن السنة القضائية في كليهما
تبدأ وتنتهي في مواعيد متطابقة .

والواقع أن احصاءات وزارة الداخلية ، فضلا عما تمتاز به من طابع السرعة ،
ليست بالبعد عن الدقة بالقدر الذي قد يتبادر للذهن لأوّل وهلة ، ذلك أن الفارق
في الأرقام لا يبلغ في أغلب الأحوال إلا نسبة محدودة الأثر اذا هي قيست بمجموع
الحوادث ، ومن جهة أخرى فإنه لا يمكن اعتبار أى احصاء كاملا في دقته إلا اذا
روعي فيه انتظار انقضاء السنوات المسقطه للدعوى الجنائية لكي يصبح بذلك

في مأمن من أى تعديل طارئ ، فهناك حالات كانت فيها القضايا قد حفظت أو قضى فيها نهائيا ثم حدث بعد انقضاء زمن طويل أن ألغى قرارا الحفظ أو نقض فيها الحكم وأعيدت الاجراءات فاتخذت طريقا جديدا وانتهى أمرها الى مصير آخر.

هـ - احصاء الجنح

ولقد كانت الاحصاءات الى عهد غير بعيد مقتصرة على نوع واحد من الجرائم ، وهو الجنايات التى لم تكن مع ذلك تُجمع بالتفصيل الكافى الذى يسمح بتبويبها بطريقة منتظمة .

أما احصاءات الجنح فقد كانت الى ذلك العهد فى حكم المنعدمة الى أن قامت ادارة الأمن العام بوضع نظام جديد كان من شأنه جعل الاحصاءات الجنائية على اختلاف أنواعها وأبوابها فى متناول اليد ، مع اشتغالها على الكثير من قضايا الجنح الى جانب الجنايات فأثارت بذلك الطريق لكل باحث ، كما عنت بوضع نماذج وجداول جديدة مكنتها من الإشراف عن كشب على حالة الأمن وفرض رقابة دقيقة على أعمال رجال البوليس والادارة فى مختلف أنحاء القطر .

الباب الثاني

في مزايا الاحصاءات وعيوبها

الفصل الأول — مزايا الاحصاءات

ليست الاحصاءات الجنائية ذات فائدة كبرى فحسب ، بل هي قد أصبحت في الواقع ضرورة لا غنى عنها إذ هي ، كما قدمنا ، الأساس الذي تبنى عليه دراسة حالة الأمن في أى قطر من الأقطار ، وهى على الرغم من عيوبها تعتبر الطريق الوحيد للتمهيد لدراسة الإجرام ، ولذلك سماها بعضهم بحق : ”ميزانية الإجرام“^(١) .

على أن طريقة جمع الاحصاءات بالرغم من التسليم بضرورتها تعتبر نظاما حديث العهد إذا قيست بغيرها من النظم ، فهى لم تتذكر إلا في خلال القرن العشرين بل وفي الربع الأخير منه في معظم الحالات . ولم يكن هناك قبل هذا العهد أى نظام لدراسة سير الاجرام على أساس علمي ، فكان من المتعذر تماما على رجال التشريع أو القضاء أن يتحققوا مما إذا كان الاجرام سائرا في طريق النقصان أو الزيادة ، ولا من معرفة مدى تأثير الاجرام بالتطورات الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية ، بل ولم يكن لدى السلطات أية وسيلة لمراقبة أثر العقوبات في ردع المجرمين ، فكانت المحاكم في انجلترا مثلا كلها تخيلت أو قدرت أن الجرائم آخذة في الازدياد — وكثيرا ما كان هذا التقدير خاطئا أو مبالغيا فيه — أمعنت في تشديد العقوبات على غير هدى حتى وصلت عقوبة الجريمة في بعض الأحوال الى حد بالغ في القسوة . وقد يكون هناك أناس على قيد الحياة مازالوا يذكرون في انجلترا العهد الذي كان السارق فيه يعاقب على جرمه بالاصدام اذا زادت قيمة المسروق عن شلن واحد أو ما يعادل خمسة قروش^(٢) .

(١) Professor Thorston Sellin “Importance of Criminal Statistics”

(٢) راجع ”كتاب الجريمة وأسبابها“ للأستاذ موريسون .

وسرعان ما تبنيت الأمم المتحدة الى فائدة الاحصاءات من ذلك العهد، فأدخلتها فرنسا على أنظمتها الجنائية في سنة ١٨٢٥ كما أدخلتها إنجلترا في سنة ١٨٦٥ ثم اقتفت الدول الأخرى أثرهما .

أما الولايات المتحدة الأمريكية فانها لما وجدت أن العقبة القائمة في سبيل الاحصاء العام هي تشعب طرق جمع الاحصاءات في كل من الولايات المختلفة بسبب اختلاف الخلفات في نماذج الاحصاء وتنوع طريقة قيد القضايا بالجدول في كل منها ، شرعت أخيرا في توحيد تلك النماذج تسهيلا لاستخراج احصاءات عامة عن الولايات مجتمعة .

ويمكننا تلخيص مزايا الاحصاءات الجنائية في النقاط الآتية :

(أولا) أنها السبيل الوحيد لإظهار سير الاجرام في أية جهة من الجهات وفي أى وقت من الأوقات .

(ثانيا) أنها دليل للمشرع يسترشد به كما يسترشد الطبيب بمقياس الحرارة لتتبع سير الحمى عند المحموم ، فبغير الاحصاءات لا يستطيع مراقبة أثر التشريع ، كما لو أريد مثلا معرفة مدى أثر تشديد العقاب في كمية الاجرام من نوع معين أو مبلغ أثر الافراج أو إيقاف التنفيذ في نظام محاكمة الأحداث وهل هو يؤدى أولا يؤدى الى الزجر عن الاجرام ، وهلم جرا .

(ثالثا) أنها تبين أيضا مقدار كفاية الأنظمة الادارية أو القضائية وأثرها في تنفيذ القانون . فيمكن مثلا معرفة ما اذا كانت المحاكم تتبع سياسة التسامح أو الشدة في تطبيق العقوبات وأى السياستين أحسن وقعا في حالة الاجرام .

(رابعا) أنها كما ترشد رجل التشريع ورجل القضاء تفيد رجل الادارة والأمن أيضا ، ولذا فقد وصفها البعض بأنها بالنسبة لرجال الأمن بمثابة دفاتر الحسابات بالنسبة لرجال المال .

(خامسا) أنها ترشد الرأى العام أيضا ، بمعنى أنها تتوره وتطالعه على كيفية قيام رجال الأمن بواجباتهم ، وفي ذلك رقابة مضمونة الفائدة وتوطيد لثقة الأمة بالحكومة .

(سادسا) أنها مرشد مفيد للباحث النفساني ، فهي تنير الطريق أمامه لدراسة حالة المجرم من كافة نواحيها التي تتطلب الدراسة النفسية بعناصرها المختلفة ، كالنوع والجنس والسن واعتياد الاجرام الخ . ولذلك ترى أن جميع المؤلفات المتعلقة بالأبحاث العلمية في الاجرام بلا استثناء تتخذ الاحصاءات الجنائية أساسا لأبحاثها لا غنى عنه .

(سابعاً) أنها فضلا عما فيها من فائدة لرجال التشريع والقضاء والادارة والرأى العام ، تساعد أيضا الكثير من الهيئات الغير الحكومية التي تهتم بشئون بعض الطوائف المجرمة بكمعيات حماية الطفولة أو الملاجئ الأهلية وغيرها ، وترشدها الى حالة تلك الطوائف ونواحي العمل المنتج في علاجها .

الفصل الثاني - عيوب الإحصاءات

غير أن الإحصاءات الجنائية على ما فيها من مزايا جليلة ، لا تخلو من عيوب أهمها أن تلك الإحصاءات لا تكفي وحدها لإعطاء صورة دقيقة عن حالة الإجرام ، ذلك لأنها تختلف بطبيعتها عن أغلب انواع الاحصاء الأخرى ، فالأرقام ترصد كل نوع من أنواع الجرائم الى جانب بعضها في خانة واحدة كما لو كانت متشابهة تماما ، مع أننا لو أمعنا النظر في تلك الجرائم لوجدنا أن لكل واحدة منها من الملابسات والأسباب الدافعة للارتكاب والظروف المحيطة بالمجرمين ما يكسبها طابعاً خاصاً يميزها عن غيرها من الجرائم التي قد تبدو عند أول وهلة مطابقة لها تمام المطابقة .

فلا شك أن لكل مجرم عقلية الخاصة وتكوينه ووسطه المحيط به ودرجة مسؤوليته وغير ذلك من الاعتبارات التي قد تختلف باختلاف كل قضية بحيث يندر اجتماع كافة تلك الظروف والملابسات بعينها في جريمتين من نوع واحد ، وذلك بعكس الحال في الإحصاءات الأخرى العادية ، كاحصاءات المواليد والوفيات والأمراض وما إليها .

وجوهر القول أن الإحصاءات الجنائية لا تصالح في أغلب الأحوال إلا لتكوين فكرة تمهيدية عن حالة الإجماع في منطقة معينة أو في زمن معين، وأن هذه الفكرة يجب أن تتم بالدراسة المحلية والاطلاع على القضايا وظروف ارتكاب الجريمة ودرس حالة المجرم للتمكن من الوصول إلى نتيجة سليمة .

ولا نزاع في أن من التوسع استنتاج النتائج من مجرد الاطلاع على أرقام الاحصاء المقارن قبل تكتمها يمثل هذه الدراسة ، فقد يؤدي ذلك الاستنتاج إلى الوقوع في أخطاء قد تصل أحيانا إلى حد تضليل الباحث وتصوير الحقيقة على عكسها ، وهذا الخطأ يحدث بوجه خاص عند ما يكون الإحصاء عاما غير مبوب التبويب الكافي أو مقصورا على فترات قصيرة من الزمن .

ونرى لزيادة الإيضاح أن نورد فيما يلي بيانا للأحوال التي يبدو فيها وجه من أوجه النقص في الإحصاءات الجنائية .

١ — تقسيم الجرائم إلى جنائيات وجنح ومخالفات

فالاحصاءات الإجمالية، وهي التي تكتفي بتقسيم الجرائم إلى أنواعها الثلاثة أي الجنائيات والجنح والمخالفات، لا تعطي فكرة دقيقة عن مبلغ خطورة تلك الجرائم وأثرها في حالة الأمن، ذلك لأن هناك من الجرائم ما يدخل في زمرة الجنائيات في حين أنها قد لا تزيد بل قد تقل في خطورتها عن جرائم أخرى يعتبرها القانون في عداد الجنح .

مثال ذلك : أن القانون يعتبر في عداد الجنائيات جريمة التزوير في الأوراق الرسمية، مهما كان الغرض منه ضئيل الشأن، كما يحدث مثلا في حالة الابن الذي يزور توقيع والده برضاه على وثيقة رسمية هربا من دفع رسوم التوكيل وحوادث الضرب إذا تخلف عنه عاهة مستديمة مهما كانت تافهة، كالعسر البسيط في حركة أحد أصابع اليد بسبب عض أسنان، والتهديد الكتابي ولو كان الغرض الحقيقي منه مجرّد الإرهاب، والخطف ولو كان الخاطف والد الغلام المخطوف أو أمه وهلم جرا .

بينما هناك من الجنح ما قد يكون أبلغ أثرا في الاخلال بالأمن من الجنايات السالف ذكرها ، فمن هذا القبيل جرائم سرقة المواشى ليلا ، خصوصا ما يرتكب منها بواسطة العصابات ، والسراقات من المساكن ليلا بطريق التسور أو الكسر أو النقب ، ومهما بلغ عدد اللصوص أو المواشى أو المسروقات الأخرى طالما أنه لم يثبت أن أولئك اللصوص غير مسلحين ، ونقول هنا : "لم يثبت" لأن كافة القضايا التي من هذا النوع تعتبر عادة من قبيل الجنح إذا لم يضبط فيها السلاح بالفعل ، أو لم يقيم الدليل القاطع على وجود ذلك السلاح ، مع أن المفروض بل المعروف للجميع أن معظم هذا النوع من الحوادث هي في الواقع جنايات خطيرة إذ ليس من المعقول أن تقدم عصابات من اللصوص على ارتكاب جرائم سرقة المواشى أو مهاجمة المساكن ليلا ، دون أن يكون مع أفرادها كلهم أو بعضهم سلاح يستعمل في حالة الطوارئ ، وكل ما في الأمر أن وجود السلاح لا يمكن أن يفترض افتراضا .

ولو أننا تصفحنا قانون العقوبات لوجدنا فيه كثيرا من الجرائم الشديدة المساس بالأمن ، مع أن القانون يعتبرها في عداد الجنح ، فمن هذا القبيل جرائم السرقة من المساكن ليلا أو نهارا بواسطة التسلق أو الكسر ، فانها تعتبر في عرف القوانين الجنائية في بعض الدول الأجنبية كأنجائرا مثلا في عداد الجنايات الخطيرة المعاقب عليها بالأشغال الشاقة لمدة طويلة ، بل لقد كانت كذلك في قانون العقوبات المصري القديم وجريمة الاتفاق جنائيا على ارتكاب مثل تلك الجنح الخطيرة ، ثم جريمة بث الدعوة للانضمام الى الاتفاقات الجنائية الخطيرة ، كالمؤامرات على ارتكاب القتل السياسى أو تأليف العصابات لمهاجمة الساطة الحاكمة بالسلاح (مادة ٩٧ ع) وهكذا .

بل ان هناك من الظروف المشددة ما اتخذته المشرع سببا لتحويل الجريمة من جنحة الى جنائية في حين أن الحكمة التي استند اليها ، وهي مضاعفة قوة الردع حيث تزداد سهولة الارتكاب ، هي محل للجدل ، بجريمة قتل أو تسميم الماشية مثلا يعتبرها القانون جنحة إذا وقعت نهارا بينما تنقلب الى جنائية إذا حدثت ليلا ، في حين أن

ارتكاب مثل هذه الجريمة في رابعة النهار قد يدل في نظر الباحث الإجرامى على
نفسية أكثر جرأة وأشد استهتارا بالأمن من نفسية من يرتكبها ليلًا .

والاعتبارات المتقدم ذكرها تبدو لنا أهميتها متى ذكرنا أن معظم كبار الباحثين
يكادون يقصرون بحثهم على إحصاءات الجنايات وحدها فيتخذونها أساسا لدراساتهم
لحالة الأمن في القطر ولا يعطون من العناية لدراسة الجنح إلا النذر اليسير، مع أن
هنالك من جرائم الجنح ما قد تكون دراسته أصدق دلالة على تلك الحالة لأنها أكثر
عددا وأبعد أثرا في حياة الناس ومصالحهم^(*)، ومتى ذكرنا فوق ذلك أن القانون الجنائى
نفسه والنظم الموضوعة تنفيذا له، قد وجهت للجنايات على إطلاقها، مهما بلغ شأنها
من الضلالة عناية خاصة لا تحظى بها الجنح مهما بلغت تلك الجنح من الجسامة
والخطورة، كوجوب إخطار النيابة وانتقالها على الفور وإجراء تحقيق سابق على
المحاكمة كلما كان الاخطار خاصا بجريمة تعتبر في عرف القانون "جناية" بعكس
الحال في الجنح التى يكتفى فيها بإثبات إجراءات رجال البوليس أو الإدارة في محضر
ليس إلا مجموعة من القرائن والاستدلالات .

بل إننا نذهب الى أبعد من ذلك فنقول : إن الباحث فى علل الإجرام
وأسبابه فى القطر المصرى عليه أن يوجه اهتمامه الأول الى ميدان الجنح المرتكبة ضد
المال مثل جرائم السرقة والنشل والنصب والاحتيال وسرقة المواشى والمساكن
حيث يجد الميدان مليئا بالطوائف الخطيرة من المجرمين الذين تشبعت نفوسهم
بالإجرام فاتخذوه مهنة لهم وذهبوا فى مضمار التقن فى أساليبه كل مذهب ، فقد
تكون هذه الأوساط الخطيرة أجدر بالدراسة من طوائف مرتكبي العدد الكبير من
الجنايات الانتقامية كالقتل والضرب والحريق والإتلاف والتسميم وغيرها ،
ومعظمهم من أوساط الفلاحين الغير المجرمين بطبعهم والذى لم يدفعهم
الى ارتكاب تلك الجنايات إلا عامل الجهل أو عامل عرضى ليس من الصعب
علاجه .

(*) راجع تقارير مديرى الأمن العام ابتداء من ١٩٢٧

٢ — اختلاف الجرائم من النوع الواحد في درجة خطورتها

كذلك الحال في الجرائم من النوع الواحد، فقد تتفاوت تلك الجرائم تفاوتاً جسيماً في درجة خطورتها ومع ذلك فهي تدرج في الاحصاءات الى جانب بعضها البعض ضمن خانة واحدة فيخفى بذلك على الباحث التمييز فيما بينها .

فقد ترى الاحصاء يدرج مثلاً في الخانة المخصصة لقضايا القتل العمد مع سبق الإصرار جرائم تافهة كحوادث قتل اللقيط المولود سفاها الى جانب جنایات القتل الشديدة الوطأة على الأمن ، بل قد تخفى تلك الخانة ذاتها بين طياتها جرائم متباينة في أسبابها الى درجة قد تضلل الباحث ، فالسرقات الجنائية مثلاً ، أو جرائم تعطيل القطارات ، أو جرائم الحريق العمد إذا اقترن بها أو تخلفها قتل شخص أو شروع في قتله ، أدرجت في خانة القتل العمد وحذفت حذفاً من عداد جنایات السرقة أو تعطيل القطارات أو الحريق .

ومثل ذلك قد يقع في ميدان الجنيح حيث نرى أن حوادث تسرب الماشية وغيرها من الدواب الضالة كالخير والماعز ليلاً تدرج ضمن جنح "سرقات المواشي" جنباً الى جنب مع جنح السرقات الكبرى التي ترتكبها العصابات من المساكن في العزب والقرى بواسطة النقب والتسور والكسر وغيرها .

والخلاصة أن الاطلاع السطحي على أرقام الاحصاء قد يجتزأ أحياناً الى الخطأ في تصوير الحقيقة .

فقد يلاحظ الباحث أن رقم جنایات القتل العمد قد زاد في بلدة من البلاد عما كان عليه في عام مضى مثلاً ، فيتصور أن حالة الأمن قد ساءت في تلك البلدة في حين أنه قد يتضح له إذا ما رجع الى القضايا أن الرقم الأصغر هو الذي ينطوي على جنایات شديدة الخطورة بينما لا يحمل الرقم الأكبر في ثناياه ما يعادلها جساماً . على أننا نبادر الى التنويه بأن الأحوال التي تظهر فيها الأرقام خلاف ما تبطنه ليست لحسن الحظ من الكثرة بدرجة تؤثر في المجموع تأثيراً محسوساً ، ولولا ذلك لضاعت تماماً الثقة في الاحصاءات الجنائية .

٣ — وصف الواقعة أمر اجتهادى

ومسألة إعطاء الوصف للواقعة وتكييفها فى شكل جنائية أو جنحة أو غير ذلك كثيرا ما تكون أمرا اجتهاديا ، فالوصف موكول أمره الى تقدير عضو النيابة العمومية ، وهو قد يخطئ أو يصيب ، أو قد يتأثر برأى خبير قد يكون بدوره مخطئا أو مصيبا ، فقد يرى فى حادث من الحوادث أن الأدلة أو القرائن لا تجزم بوصف معين بل تتراوح بين فرض وآخر ، فلا يرى مفترًا من ترجيح أحد الفرضين حسبما يميله عليه تقديره الشخصى .

مثال ذلك : رجل عثر على جثته ملقاة فى الطريق العام وبرأسه جرح بليغ ناشئ عن اصطدامه بآلة أو جسم صلب راض ، فمثل هذا الحادث قد يذهب التقدير فيه الى ناحية اعتباره جنائية قتل عمد أو ضرب أفضى الى موت ضمد فاعل مجهول جريا وراء قرينة كوجود خصومة بينه وبين شخص آخر يحصر أهل القتل اشتباههم فيه ، أو قد يذهب التقدير بعد معاينة محل الحادث الى ترجيح فرض آخر ، هو أنه كان سائرا فى الطريق فصدمة سيارة مسرعة وبذلك يعتبر الحادث جنحة قتل خطأ ، أو قد يذهب التقدير أخيرا الى افتراض أنه سقط عفوا من سيارة كان يركبها فاصطدم بالأرض أو بشجرة على جانب الطريق فتوفى ، أو أنه سقط عليه جذع شجرة بسبب عاصفة قضاء وقدر ، أو الى افتراض أنه قد تعمد الرقاد فى طريق السيارة بقصد الانتحار ، الى غير ذلك من الفروض والاحتمالات التى قد يؤدى اليها ترجيح هذه القرينة أو تلك ، وبذلك يتوقف مصير القضية بين اعتبارها جنائية أو جنحة أو حادثا عارضا على الاستنتاج الشخصى الذى يصل اليه المتصرف فى القضية اجتهادا منه بعد موازنة الأدلة والقرائن ، وهو رأى قد يختلف باختلاف وجهة نظر الشخص أو الأشخاص الذين تتداول القضية فى أيديهم ، فمن وكيل النيابة الى رئيسها الى قاضى الإحالة الى المحكمة الموضوعية الى المحكمة العليا الخ ...

والأمثلة على الوقوع فى خطأ التقدير ثم تدارك الخطأ بعد ذلك كثيرة ، وقد لا تكون حالات بقاء الخطأ وعدم اكتشاف أمره أقل منها عددا ، ونكتفى على

سبيل الإيضاح أن نورد أحد الأمثلة البارزة، ففي إحدى القضايا قُتر طبيب المركز أن إصابة المجنى عليه هي من ضرب حذاء وأنه يستحيل أن تكون ناشئة من عيار ناري كما يدعى، ثم اتضح بجلاء من تقرير الطبيب الشرعي أن المجنى عليه صادق في ادّعائه، ووجدت الثقوب التي أحدثها المقدوف بالملابس واستخرجت بالفعل قطع من الرش من جسم المجنى عليه .

٤ — التصرف قد يكون اجتهدا

هذا فيما يتعلق باعطاء الوصف للجريمة عند قيدها، أما فيما يختص بنتيجة التصرف فيها فهناك كثير من البلاغات التي يرجح في نظر النيابة العمومية أنها ملفقة مكذوبة ولكنها تتردد في الجزم بكذبها مبالغة منها في الحرص والاحتياط، فتكون نتيجة هذا التردد أنها تقف بالقضية في منتصف الطريق، وترى من الأسلم أن تقيدها ضد فاعل مجهول ثم تحفظها مؤقتا لعدم معرفة ذلك الفاعل، أو هي تقيدها ضد المتهم وتحفظها مؤقتا لعدم كفاية الأدلة قبله، وبذلك تدخل القضية في عداد الجنايات الحقيقية المحفوظة مؤقتا أي التي يُفترض فيها عجز رجال الأمن أو تقصيرهم في إيصال المجرم الى يد العدالة مع أنها تحذف من إحصاء الجنايات حذفا تاما لو كان من حفظها الحفظ قطعيا لعدم الصحة، كذلك القضايا التي تقضى فيها المحكمة بالبراءة بناء على ما يتضح لها من كذب التهمة أو عدم توفر أركان الجريمة فهي لا تحذف من إحصاء الجنايات الحقيقية بل تبقى على الرغم من ذلك مدرجة ضمن الجنايات المقضى فيها بالبراءة، وليس بخاف ما هناك بين الأمرين من فارق جسيم .

٥ — تقدير زمان ومكان الجريمة

وكثيرا ما يكون قيد زمان ومكان الجريمة هو الآخر نتيجة للتقدير الخاطئ أو المصادفة أو مجتزأ الافتراض، وهذا وذلك قد يؤثر في أرقام الإحصاء تأثيرا مضللا في بعض الأحيان، فمثلا في الحالات التي لا يوصل التحقيق فيها الى تحديد المكان الذي ارتكبت فيه الجريمة تقيد عادة على اعتبار أنها وقعت في مكان اكتشافها، مع أنه

قد يكون مقطوعا بأن الواقع على عكس ذلك ، وهذا يشاهد كثيرا في حالات الجثث الطافية التي تلقى في اليم فيحتملها النهر مسافات طويلة الى أن تلتقط في جهة بعيدة عن مكان الجريمة ، وعلى الرغم من أن ما بلغته حالة الجثة من التعفن يدل دلالة قاطعة على أن الحادث قد ارتكب حتما في مكان آخر ، فإن رجل النيابة لا يجد مناصا من قيد الجناية في مكان العثور على الجثة مادام مكان الارتكاب لم يحدد على وجه اليقين ، ومن هنا ترى أن الإحصاء كثيرا ما ينسب خطأ عددا من حوادث القتل التي وقعت في مديريات الوجه القبلي للنائية مثل أسوان وقنا وبحر جاز وأسيوط الى المديريات الأخرى التي تنتشر فيها تلك الجثث .

ومثل ذلك يقال عن ظرف المكان ، فإن الحوادث التي لا يقطع التحقيق بتاريخ حصولها بالضبط تقيد على أساس أنها وقعت في تاريخ قيدها أو اكتشاف أمرها ، ومن هذا القبيل الحوادث التي يقوم الشك أو التردد في وصفها كحالات الاشتباه في الوفاة بالسم أو الاشتباه في غياب شخص لم تظهر جثته أو شخصه ، فإن مثل هذه البلاغات كثيرا ما تقيد في بادئ الأمر برقم مؤقت غامض يطلق عليه لفظ "أحوال" في انتظار رأى الطبيب الشرعي أو التحليل الكيماوى أو ظهور اتهام أو دليل جديد يوضح نوع الجريمة ، ثم لا ينتهى الأمر باعطائها رقم الجناية إلا بعد أن يكون قد مضى على تاريخ وقوعها زمن طويل .

وكثيرا ما يترتب على التأخير في القيد أو الخطأ في تقدير تاريخ الحادث إدخال الجريمة في إحصاء خاص بسنة أخرى سابقة أو لاحقة للسنة التي وقعت فيها بالفعل ، مما قد يعطى عند المقارنة صورة غير صحيحة عن وجود نقص أو زيادة من عوامة في عدد الجرائم خلافا للواقع ، خصوصا إذا كانت المقارنة بين حوادث سنتين متلاحقتين ، فإن حوادث إحدى تلك السنتين تزيد أو تنقص على حساب الأخرى مما يجعل الفارق مضاعفا .

يضاف الى ذلك أنه في حالة عدم قيام الدليل القاطع على أن الجريمة ارتكبت ليلا ، يقيد الحادث عادة على أساس افتراض أنه وقع نهارا ، وبذلك يدخل ضمن إحصاء حوادث النهار عدد غير قليل من الحوادث التي وقعت في الليل .

٦ — اعتبار الجرائم المتعددة جريمة واحدة وبالعكس

وهناك ظرف آخر له كذلك أثره في الإحصاء وهو أن الجريمة الواحدة قد تدرج على أنها جرائم متعددة، كما أن الجرائم المتعددة قد تدرج على العكس من ذلك كما لو كانت جريمة واحدة

فالأمثلة على الحالة الأولى تشاهد عادة في حوادث الجثث الطافية إذا قطعت أوصالها بسبب التآكل في الماء، أو بسبب فعل الجاني نفسه بقصد التشويه إمانا في الانتقام، فقد يعثر على جزء من الجثة كالرأس أو الساق أو الذراع في جهة ما، فيقيد الحادث على أنه جناية قتل شخص مجهول بمعرفة فاعل مجهول في مكان العثور على هذا العضو، ثم يحدث أن يعثر بعد ذلك على جزء أو أجزاء أخرى من تلك الجثة نفسها في جهة أخرى بعيدة فيقيد فيها الحادث ذاته على أنه جناية مستقلة، إذ يندر في مثل هذه الحالة أن يوصل التحقيق أو أن تؤدي طريقة النشر المعسول بها إلى إثبات الصلة بين الحادثين بصفة كافية لإدماجهما في قيد واحد .

ومثل ذلك يشاهد أيضا في قضايا إخفاء المسروقات وإحراز المواد المخدرة وقضايا ترويح المسكوكات الزائفة أو الأوراق المالية المقلدة إذا ضبطت في جهات متفرقة، فقد كان العمل فيما مضى يجري على أن كل نيابة تضبط بدائرتها ورقة مقلدة أو قطعة زائفة من النقود كانت تأمر بقيد الحادث بجريمة قائمة بذاتها، وبذلك يبدو حادث واحد من حوادث الترويح في شكل جنایات عديدة ارتكبت في جهات مختلفة، وقد روي بعد ذلك تعديل هذه الطريقة وتوحيد القيد متى ثبتت الصلة وذلك تلافا لتكرار القضايا وتعددتها على غير جدوى، فأحدث هذا التعديل فارقا كبيرا يلاحظه الباحث من اطلاعه على إحصاء هذا النوع من الجرائم (راجع الجدول رقم ١) .

أما الحالة العكسية وهي اعتبار الجرائم المتعددة في حكم جريمة واحدة وضمن قيد قضية واحدة فنشاهد الأمثلة عليها في الجرائم التي تربطها ببعضها رابطة السببية أو اتحاد الغرض طبقا لنصوص المادة ٣٢ع، مثال ذلك : حالة شخص يرتكب سلسلة من الحوادث الجنائية كالقتل والسرقة والتقليد والتزوير تحقيقا لغرض واحد،

كالاستيلاء على تركة أو ميراث فانها تقيد جميعا ضد الجنائي برقم واحد ثم تدرج في الاحصاء كما لو كانت جريمة واحدة، مع أنها في نظر الباحث الجنائي ساسلة من جرائم متعددة بلا جدال .

٧ — الجرائم الغير المبلغ عنها

« وهناك عدد غير قليل من الجرائم لا يصل علمها الى السلطات المختصة لكتبان أمرها وعدم التبليغ عنها ، إما بسبب تسامح المجني عليه ، أو بسبب تقاعده أو تجزئه عن التبليغ ، أو بسبب عزمه على الانتقام لنفسه بيده اعتقادا منه بعجز السلطات عن الانتقام له ، أو تمسكا بتقاليد موروثة .

وهناك كثير غيرها لا يبلغ عنه أيضا بسبب تسرر رجال الحفظ المحليين على البلاغ المقدم اليهم ومحاولتهم إخفاء أمره أو على الأقل تخفيف وقعه بحذف بعض ظروف الجريمة المشددة سعيا الى رفع المسؤولية وإيهاما للرؤساء باستقرار الأمن في مناطقهم . وسواء كان التسرر من الأفراد أو من رجال الحفظ فإن هذا الجانب من الاجرام — وهو من حيث المقدار لا يستهان به — شديد الخطورة الى حد بعيد ، فهو أشبه بالوباء الذي يكتم خبره فيظل يعمل عمله الفتاك في الخفاء بعيدا عن الرقابة فينتشر ضرره ويستفحل أمره دون أن يلقى مقاومة أو علاجا .

وبما أن الاحصاءات الجنائية تبدو بطبيعة الحال خالية من هذا النوع اذ لا سبيل لها اليه ، فكثيرا ما تؤدي الاحصاءات الى تصوير الحال على غير الحقيقة فيخيل للطاع على أرقام الاحصاء أن هبوط رقم الاجرام دليل ظاهر على تحسن الأمن مع أنه في الواقع قد يخفى في طياته تلك العلة الخبيثة وهي التسرر على الجرائم .

لذلك ترى أن رجل التفتيش اليقظ لا يقتصر نشاطه على البحث عن علل الاجرام في المناطق التي تظهر الأرقام بها زيادة في الجرائم ، بل يتجه اهتمامه أيضا الى المناطق التي لاحظ فيها هبوطا كبيرا أو فجائيا في رقم الاجرام ، مثل ما يدعو هبوط درجة الحرارة هبوطا مبالغتا عند المريض المحموم الى اشتباه الطبيب المعالج في أن هذا الهبوط ليس علامة من علامات الشفاء وانما يرجع الى عامل صناعي أو دارض خبيث .

٨ — جرائم أخرى يغفلها الاحصاء

وهناك جانب من الاجرام تغفل ذكره الاحصاءات العادية عمدا على أساس أنه لا يستحق الذكر، ومن هذا القبيل الجرائم التي تحفظ قطعيا لعدم الأهمية أو لعدم توفر الأركان القانونية للجناية على الرغم مما يشمله هذان النوعان من جرائم فعلية، لها بلا شك أثرها في حالة الأمن .

فكثير من قضايا قتل الأطفال المואودة سافحا تحفظ قطعيا لعدم الأهمية لاعتبارات خاصة بستر الأعراض، وكذلك قضايا الاتجار والشروع فيه تحفظ لعدم الجناية بعد قيدها بناء على اعتبارات ترجع الى تفسير نصوص القانون، فتحذف هذه وتلك من عداد جنایات القتل العمد والشروع فيه في حين أنها مظاهر هامة لبعض مشاكلنا الاجتماعية المتعلقة بالأمن العام والتي تحتاج الى دراسة خاصة سنتكلم عليها في موضعها .

هذا الى عدد كبير من الأفعال الإجرامية التي لا نزاع في أن فيها إخلالا بالأمن واعتداء على الأنفس أو الأموال أو الأعراض، ولكن مرتكبها يفتنون لحسن حفظهم من العقاب بسبب كون القانون قد قصد حمايتهم أو سبها عن عقابهم لنقص أو غموض في نصوصه يؤدي الى ضياع ركن أو أكثر من الأركان التي يشترط القانون توفرها لتتمام الجريمة .

مثال ذلك : حوادث السرقات بين الزوجين أو الأقارب من صلب واحد، وحوادث النصب والاحتيال التي لا تستعمل فيها إحدى الوسائل التي تشترطها المادة ٣٣٦ عقوبات ، أو حوادث إخفاء الأشياء المبتددة أو المأخوذة بطريق النصب والاحتيال، أو غير ذلك من الوقائع التي تدل بلا شك على نفسية إجرامية ولو أنها لا تدخل تحت حكم القانون الجنائي .

٩ — تأثير الاحصاء بالعوامل التشريعية وغيرها

وهناك الى جانب الظروف الخاصة بالجرائم المرتكبة عوامل أخرى معاصرة للجريمة تترك أثرها في الاحصاء بحيث لو أغفل الباحث أمرها لوصلت به مقارنة الأرقام المجردة الى استنتاجات خاطئة .

وهذه العوامل متنوعة، فمنها : الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية . وهذه الأخيرة من أهمها تأمل التشريع الذى قد يتدخل فى وصف بعض الجرائم فيحولها من مخالفة مثلا الى جنحة، أو من جنحة الى جنائية أو بالعكس، كما قد يتدخل لخلق جريمة جديدة من حادث لم يكن من قبل يعتبر فى عداد الجرائم أصلا .

فن الأمثلة على القوانين التى غيرت وصف الجريمة الى جريمة أشد، التشريع الذى صدر به قانون العقوبات فى سنة ١٩٠٤ والذى يقضى باعتبار بعض الجنح جنائيات، كحوادث إتلاف الزرع، وتسميم الماشية ليلا، وبعض حالات التزوير، والتحرىض على الفسق من صاحب الولاية على القاصر، وهتك العرض بغير قوة اذا وقع على من يقل عمره عن سبع سنوات، وخطف الأطفال الصغار، وتقليد أوراق البنكنوت، وقانون المجرمين المعتادى الإجرام الذى جعل بعض أحوال العود لارتكاب الجنحة جنائية .

ومن الأمثلة على التشريعات التى أنشأت جرائم جديدة : التعديل الذى أنشأ جرائم التهديد وإتزاز نقود الغير، وقانون المتشردين والمشبهين، وقانون الاتجار بالمواد المخدرة، وقانون التسول، واعتبار البيع من غير المالك نصبا .

ومن الأمثلة على القوانين التى على العكس مما تقدم خففت من شأن الجريمة القانون رقم ١٣ سنة ١٩٣٣ الذى قضى باعتبار بعض حوادث الحريق العمدا جنحا بعد أن كانت فى عداد الجنائيات .

وكما أن الاحصاء يتأثر بالعوامل التشريعية فهو يتأثر أيضا بعوامل أخرى شبيهة بها من حيث كونها ذات صلة بأعمال السلطات العامة، مثال ذلك : موقف السلطة التنفيذية أو القضائية من بعض نواحي الاجرام .

فقد تقضى الظروف أن تتغاضى هذه السلطة أو تلك عن ضبط أو تقديم أنواع معينة من الجرائم لاعتبارات قد تكون قضائية مثل إرهاب رجال البوليس أو النيابة أو ازدحام المحاكم بالقضايا أو اكتظاظ السجون أو الاصلاحيات بنزلائها، وقد تكون سياسية كعامل دولة صديقة أو مطاولة بعض العناصر أو الهيئات النيابية أو الحزبية أو غيرها .

كما أن ظروفها أخرى قد تقضى على العكس بمضاعفة التشدد في ضبط أنواع بذاتها من الجرائم .

وليس يخفى أثر كل من تينك الحالتين في أرقام الاحصاء فيما بين هبوط وصعود . ولقد تبين من دراسة قام بها العلامة موريسون أن جرائم التحريض على الفسق والفجور بلغت في إنجلترا في إحدى السنين ٣٢٣٣ ، ثم هبطت بخفة في السنة التالية الى ١٤٧٥ ، كما تبين أن جرائم التشرد والتسول بلغت في سنة من السنين ٤٥٥٦ حادثة ثم ارتفعت في السنة التالية الى ٧٠٥٢ جريمة ، إلا أنه ظهر أن النقص في الحالة الأولى كان يرجع الى تساهل البوليس في الضبط بناء على تعليمات صادرة له وأن الزيادة في الحالة الثانية كانت ترجع الى تشدد فيه عملا بأوامر صدرت بذلك .

١٠ — إحصاء الاجرام بالنسبة لعدد السكان

ويجب أخيرا ألا يفوت الباحث مراعاة منتهى الحيلة والحذر عند الاستنتاج من النسب المئوية المأخوذة من واقع الاحصاءات الجنائية المقارنة بغيرها من إحصاءات التعداد كتعداد السكان أو المساحة أو غير ذلك ، كالقول مثلا إن نسبة رقم الاحصاء الجنائي الى تعداد السكان في جهة معينة تدل على أن هناك "مجرما واحدا لكل عدد كذا من السكان" في تلك الجهة .

ووجه الخطأ هنا يرجع الى أن رقم الاحصاء الجنائي إنما يشير الى عدد "القضايا" المقيدة لا الى عدد "المجرمين" ولا الى عدد "الجرائم" ذاتها .

فلقد قدمنا أن عدد القضايا قد لا يتماشى مع عدد الجرائم فهي كما أوضحنا قد تتعدد في قضية واحدة كما يحدث في حالة الارتباط ، وقد يتكرر ذكر الجريمة بعينها في أكثر من قضية واحدة كما يحدث في حالة ترويح الأوراق المقلدة .

وكذلك قلنا ان عدد القضايا قد لا يتماشى مع عدد المجرمين فهم كثيرا ما يتعدّدون في قضية واحدة كما يشاهد في أغلب القضايا الهامة وخصوصا المعارك الكبرى ، كما أنه قد يتكرر إجرام مجرم واحد بذاته في قضايا متعددة ولا ريب أن هذه الاعتبارات تؤثر تأثيرا كبيرا في تحديد النسبة السالفة الذكر بل قد تقلب نتيجة المقارنة رأسا على عقب .

الباب الثالث

الطرق الواجب اتباعها لنجاح الاحصاءات

نخرج من إيضاح ما تقدم بأن الاحصاءات الجنائية، من أجل أن تؤدي رسالتها وهي الوصول بالباحث الى تصوير حالة الاجرام وأسبابه على حقيقة لها في منطقة معينة أو في فترة معينة من الزمن، يجب أن تتوفر فيها شرائط معينة يمكن تلخيصها فيما يلي :

(أولا) توحيد طريقة القيد بالجداول، وتوحيد نماذج وكشوف الاحصاء، وهذا الشرط متوفر في الاحصاءات الجنائية المصرية، وقد أخذت بعض الدول في إدخاله ضمن أنظمتها حديثا لما ظهر لها من فائده .

(ثانيا) التوسع ما أمكن في تبويب الاحصاءات حتى لا تكون مقصورة على الأرقام الاجمالية بل تشمل كافة أنواع الجرائم مبنية ومفصلة لا بحسب نوعها فقط بل بحسب ظروف ارتكابها وأسبابها وحالة مرتكبيها ودرجة مسئولياتهم على قدر الاستطاعة .

(ثالثا) أن لا تقتصر الاحصاءات المقارنة على فترات قصيرة من الزمن متلاحقة الحلقات، إذ كثيرا ما تكون الزيادة أو النقص في مثل تلك المدد القصيرة عرضا طارئا ناشئا عن مجرد المصادفة، والأفضل أن لا تقل مدة المقارنة عن سنة كاملة، وأن لا تقتصر تلك المقارنة على السنة السابقة وحدها، ولا على سنة واحدة بذاتها، بل تبني على متوسط الرقم المستخرج من مجموع فترات كافية من السنين المتتالية^(*) .

(رابعا) أن نتخذ الاحصاءات — بعد توفر الشروط السابقة — أساسا لاستنتاج النتائج المباشرة عن حالة الاجرام كما يفعل بعض الباحثين أحيانا — وسنرى فيما بعد أن إحصاءات واحدة بذاتها كانت أساسا لاستنتاج الملاحظات تأييدا لآراء مناقضة لبعضها — وإنما لدراسة واقية يجب أن نتم وتكمل بالاطلاع على القضايا ودراسة العوامل المحلية المحيطة بالجرائم والمجرمين، وهذا هو ما تقوم به إدارة التفتيش بوزارة الداخلية، وسيأتى الكلام عن ذلك كله في موضعه .

(*) راجع جدول الاحصاء رقم ٢ وهو عبارة عن المعدل السنوي المأخوذ من أرقام الاحصاء عن خمس سنوات متعاقبة .

الباب الرابع

بعض ملاحظات عامة عن الاجرام

مستخرجة من الاحصاءات الجنائية بالقطر في السنوات الأخيرة

ونرى لإعطاء فكرة عامة عن سير الاجرام في القطر أن نورد فيما يلي وعلى سبيل التمثيل فقط بعض الملاحظات البدائية التي يمكن استخراجها من إحصاءات السنوات الأخيرة، وهي المبينة بالجدول (رقم ١) الملاحق بهذا الكتاب .

وسنكتفي عملاً بالقواعد التي أسلفناها بالإشارة الى تلك الملاحظات مجزئة عن التعليق، تاركين التعرض للأسباب والدوافع المؤدية الى الزيادة أو النقص في الاجرام الى أن يأتي دورها في موضع البحث الخاص بكل منها، وإليك الملاحظات :

(١) أن كثرة الإجرام المبينة بالاحصاءات سواء في مجموع الجنايات أو الجنح أو المخالفات قد تضخمت في بحر نصف القرن الأخير الى أكثر من عشرة أضعاف ما كانت عليه في بدء عهد الاحصاءات .

(٢) أن الاجرام الخطير في جملته سواء في ميدان الجنايات أو الجنح يسير في تلك المدة متجها نحو الزيادة بخطوات ثابتة بالرغم مما قد يبدو عليه من التردد في فترات قليلة .

(٣) أن هذا الاتجاه نحو الزيادة سائر معظمه في تردد أو تدرج بطيء، إلا في الفترة اللاحقة على انتهاء الحرب العظمى حيث لوحظ في سنة ١٩١٩ أن رقم الجنايات قد قفز بقاءة الى مستوى آخر يفوق كثيراً مستواه السابق، ثم بقي من ذلك العهد محتفظاً بهذا المستوى العالي الى اليوم . أما الجنح فإن سيرها للأمام كان أقرب في مجموعها الى الاتزان .

(٤) أن الكتلة الكبرى من الإجرام الجنائي في مصر هي من نوع الجنايات الانتقامية كالقتل والضرب والإتلاف والحريق وما شاكل ذلك وليست من نوع الاجرام المسادی كالسرقة وما إليها ، وذلك بالطبع مع ملاحظة أن هنالك من قضايا السرقات ما يدرجه الاحصاء ضمن النوع الأول اذا اقترنت السرقة بالقتل .

(٥) أن الطفرة التي حدثت في أرقام جملة الجنايات في سنة ١٩١٩ لوحظ مثلها تماما في قضايا القتل العمد ، فان سير هذا النوع يكاد يكون محاذيا لسير الجنايات في جملتها ، أما السرقات الجنائية فمع أن وثبتها نحو الزيادة كانت معاصرة للطفرة في الجنايات الأخرى إلا أنها ما لبثت أن عادت الى مستواها السابق بعد حوالي خمس سنوات ، وقد لوحظ ما يشبه ذلك في قضايا الحريق العمد (راجع الجدول البياني رقم ١) .

(٦) أن نسبة جملة الجنايات الى جملة الجنح تعادل في المتوسط نسبة جناية واحدة الى ما يتراوح بين العشرين والثلاثين جنحة .

(٧) أننا اذا أخذنا المعدل السنوي من واقع العشرين السنة السابقة على السنة الأخيرة ، أي من سنة ١٩٢٠ الى سنة ١٩٣٩ ، لوجدنا أن متوسط جملة الجنايات سنويا يبلغ ٧٥٦١ جناية ، ومتوسط القتل العمد والشروع فيه ٢٥٢٨ جناية ، والسرقة الجنائية ٨٢٣ جناية ، ومتوسط الجنح ٣٠٤٥٠٣ جنحة .

أما اذا احتسبنا هذا المعدل على أساس العشر السنوات الأخيرة المبتدئة من سنة ١٩٣٠ ، فإن المتوسط يكون عن جملة الجنايات ٧٥٧٩ ، وعن القتل والشروع فيه ٢٨٤٠ ، وعن السرقة الجنائية ٥٤٤ جناية ، وعن جملة الجنح ٢٥٢٧٣٧ ، والفارق بسيط في جملة الجنايات ولكنه محسوس فيما عدا هذا المعدل .